

## الصفحة الرئيسية > ملخص خطة بديلة لباريس 3

### ملخص خطة بديلة لباريس 3

غسان ديبية

**غسان ديبية \*** إن هذه الورقة هي ملخص لورقة افتراضية لحكومة بديلة تتقدم من مؤتمر عالمي يطلب للمساعدة المالية من أجل خفض نسبة الدين العام للناتج المحلي ودرء خطر الانهيار النقدي. إن الورقة تحمل تقريباً الأبواب نفسها للورقة المقدمة من الحكومة الحالية، وتتبع الأسلوب الإنشائي نفسه. إن الورقة لا تسعى بالتالي إلى إجراء نقد لورقة الحكومة، بل الذهاب أبعد من ذلك بتقديم بديل متكامل، لطالما ادعت الحكومات المتعاقبة منذ انتهاء الحرب بعجرفة أنه غير ممكن. إن الحكومة اللبنانية تتطلع من خلال تطبيق الإصلاحات التالية إلى خفض نسبة الدين العام للناتج المحلي ودرء خطر الانهيار النقدي نتيجة تراكم الدين على مدى السنوات الأربع عشرة الماضية بوتيرة أكبر من النمو الاقتصادي بسبب السياسات الماكرو – اقتصادية والمالية والتنموية الخاطئة التي اتبعت في مرحلة إعادة الإعمار. إن الحكومة اللبنانية تعد الدول المانحة أن هذه هي المرة الأخيرة التي سوف تتوجه فيها إلى الخارج من أجل الإنقاذ الاقتصادي، إذ إن تطبيق هذه الإصلاحات من شأنه أن يبني اقتصاداً قوياً وديناميكياً وعادلاً يفتح الآفاق المادية من أجل تحقيق نمو اقتصادي مستدام ورفاه اجتماعي عالي المستوى في لبنان.

1- السياسة الضرائبية إن الحكومة اللبنانية تعي بشكل كبير أن الباب الأساسي لبدء عملية كبح جماح تراكم الدين هو زيادة مداخيل الدولة اللبنانية. إن الإجراءات على المستوى الضريبي ستكون على الشكل الآتي: أولاً: رفع الضريبة المسطحة على شركات الأموال من 15% إلى 25%. فكما يعلم خبراء الدول المانحة وسياسيوها أن معدل هذه الضريبة هو من أدنى الدول في العالم، كما أن التجارب العالمية (بما فيها لبنان) أثبتت بشكل لا يحتمل أن الاستثمار لن يتأثر بهذه الزيادة. ثانياً: رفع معدل الضريبة على الفوائد من 5% إلى 10%. ثالثاً: رفع الحد الأقصى للضريبة على الأرباح للأفراد والشركات إلى 30% مع توسيع شطور الدخل الخاضع للضريبة وزيادتها. إن هذا الإجراء سوف يؤدي إلى تحقيق مداخيل إضافية للخرينة، وفي الوقت نفسه تحقيق عدالة ضريبية أعلى. رابعاً: رفع معدل ضريبة القيمة المضافة إلى 12% في عام 2008. في هذا الإطار سنقوم الحكومة اللبنانية بوضع اقتراح تعديل جذري على هيكلية هذه الضريبة تشمل تطبيق معدلات مختلفة وتغييراً في سلة السلع المعفاة ابتداء من عام 2010. وسيكون هدف هذه التعديلات زيادة المداخيل، بالإضافة إلى جعل هذه الضريبة ضريبة تصاعدية. إن هذه الضريبة كما هي الآن، غير عادلة، إذ تدفع الطبقة الأقل دخلاً معدل ضريبة فعلياً يبلغ 7%، بينما تدفع الطبقة الأعلى دخلاً معدل ضريبة فعلياً يبلغ 4%. خامساً: إن الحكومة اللبنانية سوف تقوم في عام 2007 بإعداد دراسة جدية لنوع ومعدلات الضريبة على جميع أنواع المحروقات، بما فيها البنزين، تعتمد على أن الضريبة الأساسية على المحروقات هي الضريبة على القيمة المضافة، بالإضافة إلى ضرائب نوعية من أجل ترشيد الإنفاق في هذا القطاع الحيوي من الطاقة. إن الحكومة اللبنانية لن تعود بأي شكل من الأشكال إلى السياسات السابقة التي استهدفت جعل الضريبة على هذه المواد الحيوية أداة لتحقيق أكبر قدر من المداخيل بغض النظر عن التأثيرات السيئة على توزيع الدخل والاقتصاد الوطني. 2- السياسة الاجتماعية وسوق العمل إن الحكومة اللبنانية تنظر بقلق بالغ إلى تدني مستوى الأجور وسوء توزيع الدخل في لبنان، وبالتالي سوف تستعمل فرصة زيادة الثقة بالاقتصاد اللبناني وزيادة الإنتاجية والاستقرار المالي والنقدي الناتج من تدفق المساعدات ورؤوس الأموال إلى رفع الحد الأدنى للأجور إلى 450000 ل.ل بدءاً من كانون الأول 2007. إن الحكومة اللبنانية لديها التزام كامل بتحقيق أهداف الألفية الثالثة من خفض للفقر وتحسين مؤشرات التنمية الإنسانية في مجالات الصحة والتعليم وغيرها. وبالتالي تعلن أنها سوف تنشئ «البرنامج الوطني لخفض الفقر» في عام 2007 بموازنة تبلغ 5% من مجموع المساعدات والقروض الممنوحة للبنان في هذا المؤتمر. إن الحكومة اللبنانية ترى أن قانون العمل اللبناني يشكل ضماناً للعمال والموظفين اللبنانيين الذين بذلوا التضحيات الكبرى خلال فترة إعادة الإعمار من خلال تجميد أجورهم ودفعهم للضرائب، وبالتالي سوف تقدم الحكومة في عام 2007 مشروع قانون عمل يتضمن درجة أكبر من ضمانات ديمومة العمل وحق التنظيم النقابي والمشاركة الديمقراطية في إطار مفهوم متطور وتقدمي لعلاقات العمل والحكومة العصرية للمؤسسات. إن الحكومة اللبنانية ترى أن الأنظمة التقاعدية المعمول بها في القطاعين العام والخاص تشكل الخزان المالي الذي ضمن حصول العمال والموظفين على تقاعد لائق وعادل وضامن للتكافل والتضامن الاجتماعيين. 3- التخصيص إن الحكومة اللبنانية إذ تأخذ بعين الاعتبار أن تجارب الخصخصة في الكثير من الدول لم تحقق النتائج المرجوة، وخصوصاً في تحسين أسعار الخدمات العامة وخفضها، وإن هذه التجارب أدت في كثير من الأحيان إلى زيادة البطالة وسوء توزيع الدخل، ما أدى بالكثير من الدول إلى مراجعة نقدية لتجاربها، إلا أن الحكومة سوف تقوم بإنشاء «الهيئة الوطنية للاقتصاد المختلط» التي سوف تعمل على: أولاً: الإشراف على خصخصة شركتي الهاتف الخليوي في عامي 2009 و 2010 على التوالي. ثانياً: إنشاء شركة «لبنان تيليكوم» في عام 2007 شركة عامة تحتكر قطاع الهاتف الثابت وتؤسس شركة خلوي ثالثة

«ليان موبيل» تنافس الشركات المخصصة. ثالثاً: تشرف الهيئة على جميع الهيئات الناظمة في قطاعات الاتصالات، الكهرباء والنقل وغيرها، من أجل ضمان تنافس الأسواق والأسعار المحققة لأكبر قدر من رفاة المستهلكين والتطور التكنولوجي. كما تشرف الهيئة على ضمان التوازن في الاقتصاد المختلط وتوزع ملكية الأسهم بشكل يحول دون تركيزها بأيدي قلة من المستثمرين. رابعاً: تنظيم شركة الكهرباء اللبنانية في الأعوام 2007-2011 على أساس الاستثمار في شبكتي النقل والإنتاج لموازة القدرة الإنتاجية مع الحاجات الاستهلاكية بالتوازي مع استعمال الغاز الطبيعي، وهنا تطلب الحكومة من الدول الصديقة المنتجة للنفط أن تحاكي اتفاق كاسترو - تشافيز في تزويد لبنان بالفول أو بل والغاز الطبيعي. خامساً: تشرف الهيئة على جميع الشركات المملوكة بالكامل أو جزئياً مثل الميكل إيست وكازينو لبنان ومصالح المياه. 4- القطاع العام والإنفاق تعترف الحكومة اللبنانية بأن الخيارات المتاحة حالياً لجهة خفض الإنفاق العام هي قليلة جداً بسبب أن أكثر أبواب الموازنة العامة من أجور وخدمة دين عام ونفقات جارية وتقاعدية غير قابلة للخفض في المدى المنظور. لذلك لن تعترف هذه الحكومة خطأ سابقاتها كما في باريس 2، على سبيل المثال، بتقديم وعود لا يمكن تحقيقها. لكن الحكومة ستقوم بإعداد خطة في عام 2007 لتحديث أجهزة الدولة وزيادة الإنتاجية في القطاع العام (دون رفع زيادة ساعات العمل) وخفض مبرمج للنفقات غير المجدية التي سوف تحددها هذه الخطة. 5 - السياسة النقدية وسعر الصرف إن الحكومة اللبنانية تعزم إجراء تغيير في السياسات النقدية التي كبدت الاقتصاد اللبناني خسائر كبيرة على مستوى الإنتاج وتوزيع الدخل في فترة ما بعد الحرب. إن الحكومة تعزم: أولاً: إجراء تغيير في أهداف المصرف المركزي من التركيز فقط على استقرار الأسعار إلى استهداف زيادة العمالة والإنتاج واستقرار الأسعار في الوقت نفسه. ثانياً: إخضاع المصرف المركزي لرقابة ديموقراطية ومحاسبة لاحقة لسياساته ونتائجها من مجلس النواب اللبناني، وتقتصر الحكومة إنشاء نظام رقابة شبيه بالولايات المتحدة الأميركية. ثالثاً: الطلب من المصرف المركزي أن يؤسس سياسة صرف أكثر مرونة، تتمثل بإقامة «هامش» لتقلب سعر صرف العملة اللبنانية بدءاً من عام 2008. وسيسمح هذا الهامش باتباع سياسة نقدية أكثر مرونة، والحفاظ على تنافسية السلع اللبنانية. 6 - القطاع المصرفي ترى الحكومة اللبنانية أن القطاع المصرفي قد حقق أرباحاً كبيرة في فترة إعادة الإعمار نتيجة الائتلاف بسندات الخزينة اللبنانية بفوائد مرتفعة. وتعزم الحكومة الطلب من المصارف اللبنانية أن تشارك المجتمع الدولي واللبنانيين جميعاً في تحمل جزء من كلفة الإصلاح الاقتصادي ووضع لبنان على سكة النمو المستدام كما فعلت بشكل جزئي في باريس - 2. إن الحكومة اللبنانية ستسعى إلى إقامة اتفاق بين المصرف المركزي والمصارف اللبنانية يقوم على الأسس الآتية: أولاً - يقوم مصرف لبنان بخفض الاحتياطي الإلزامي على ودائع المصارف بالدولار الأميركي. ثانياً - تقوم وزارة المالية بإنشاء سندات خاصة ذات فائدة تساوي معدل الفائدة لجميع القروض والهبات المقدمة في المؤتمر الدولي، وتكتب المصارف الخاصة في هذه السندات بمقدار الخفض في الاحتياطي الإلزامي الذي سيخضع لعوامل الاتفاق بين المصرف المركزي والمصارف ومقدار تدفق المساعدات والجهات ورؤوس الأموال التي سوف تسمح بهذا الخفض من دون التأثير على الاستقرار النقدي. إن الحكومة اللبنانية، من خلال سيناريوهات مختلفة، تقدر أن هذه الإجراءات مجتمعة سوف تؤدي إلى وضع المالية العامة على سكة الاستقرار الطويل المدى، الذي سوف ينعكس إيجاباً على الاستقرار النقدي واستقرار الأسعار من دون أن يكون ذلك على حساب النمو الاقتصادي وزيادة العمالة وتحسين توزيع الدخل وخفض الفقر، وهي الأهداف الأساسية التي سوف تناضل الحكومة اللبنانية لتحقيقها في المدى القريب والمتوسط. \* كاتب لبناني

ساحة رأي

العدد ١٥٠ الجمعة ٩ شباط ٢٠٠٧

رأي

مقالات أخرى لغسان ديبية:

[ماركس ضد سينسير | أزمة الرأسمالية اللبنانية: من يتحمل](#)

[مسؤولية الانهيار إذا حصل؟ \[1\]](#)

[ماركس ضد سينسير | سينغافورة أو سروت أو طرابلس؟ قتل أمكنة](#)

[الحياة في لبنان \[2\]](#)

[ماركس ضد سينسير | طوفان «الخطط» الاقتصادية في لبنان: الرعية](#)

[القديمة + المركنتلية الجديدة \[3\]](#)

[ماركس ضد سينسير | حول وشقة بعيدا الاقتصادية: التغيير الفعلي أم](#)

[استمرار القديم؟ \[4\]](#)

[التجديد في مصرف لبنان نهائيه التغيير - 3: استغلال النموذج لإنهائه](#)

[5]

Source URL (retrieved on 07/31/2017 - 14:26): <http://al-akhbar.com/node/129919>

:Links

<http://al-akhbar.com/node/280706> [1]

<http://al-akhbar.com/node/280459> [2]

<http://al-akhbar.com/node/280089> [3]

<http://al-akhbar.com/node/279367> [4]

<http://al-akhbar.com/node/279091> [5]